الفصل الأول

ما الأمـــــن؟

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور شرح واف لمعنى الأمن فقال: أمن: الأمان والأمانة فإن أمنت فأنا آمن في نفسي وأمنت غيري وهو ضد الخوف[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ سورة قريش، أية: (٤).

وقوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾. سورة البقرة، أية: (١٢٥).

وقوله تعالى: ﴿ وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣ ﴾ سورة التين، أية: (٣). (يعني آمن).

وتعددت الاشتقاقات اللفظية من كلمة أمن.

فسنستخلص على سبيل المثال:

---

(١) لسان العرب.

الإيمان، الأمانة، الأمان، الآمن، الأمين، وغيرها.

وكلها معان تفيد الاطمئنان ونبذ الخوف، وتأكيد معاني الأمن على الصعيد الجماعي والفردي، وأمن السلطة والأرض التي يعيش عليها الجميع.

فالأمن بهذا يمثل أهم أسس الحياة، ومطلباً دائماً للإنسان عبر حضاراته في حلِّه ومقامه في وحدته واجتماعه، وفي ترحاله.

وحتى عند بداية الخلق واستخلاف الله للإنسان على الأرض نوَّه القرآن الكريم إلى أن الملائكة أرادت أن تطمئن إلى أن وجود الإنسان لن يصاحبه إخلال بحالة الأمن في هذا الكيان الأرضي مثلما التزمت به وحدات الكون الأخرى.

فقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٣٠).

(الإفساد وسفك الدماء من أعتى الجرائم في الأرض).

وفي تأويل معنى المراد من استفسار الملائكة لله تعالى ورد حديث عن ابن عباس أن أول من سكن الأرض هم الجن فأفسدوا فيها، وسفكوا الدماء، وقتل بعضهم بعضاً، وعاثوا فيها فساداً،

فـأراد الله أن يستخلف آدم فأسكنه إياهـا[١]. فلذلـك قـال: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ قال ابن جرير في تأويلها : أي يخلفني في الحكم بالعدل بين خلقي إن ذلك الخليفة هو أبو البشر آدم ومن قام مقامه في طاعة الله، والحكم بالعدل بين الناس عبر الأزمان وتعاقب الأجيال[٢].

حيث سيجعل الله منهم أنبياء ويرسل إليهم رسلاً يدعون الناس إلى عقيدة التوحيد، ويبيِّنون لهم الطريق المستقيم والنور المبين، وهو "الإيمان المطلق" الذي يدخل السعادة في قلب المؤمن، لتأمن حياته في الدنيا من أي فزع أو خوف. ويطمئن على مآله في آخرته وما فيها من متع ونعيم.

فإن أمن في ذاته أمتد ذلك لتأمين غيره وهكذا يتكون الأمن في محيط الإنسان وتقوم حالة تبادلية بين أفراد الجماعة في النطاق المحلي أو بين الشعوب على النطاق الخارجي. فانطباع الأمن بطابع ذاتي مع النفس وآخر تعاملي مع الغير يتحقق بفعل الارتباط الوثيق بين الإيمان والأمن.

---

(١) أورده ابن كثير في معرض تفسيره للآية ج (١) ص (٧٥).

(٢) المصدر السابق ج (١)، ص (٧٥).

وهذا ما تستدعيه حالة وجود الإنسان على الأرض، وتبرره مجالات التعاون المشترك، وتشابك المصالح، مما تطلب ضرورة إقامة قوانين تنظم حياة البشر، وتحفظ الحقوق، وتقر الواجبات، وتصون الحُرمات وتحافظ على الممتلكات.

هذه القوانين التي تسنها وتفرضها السلطة الحاكمة. وهي المعني بالخليفة في الأرض. ومنها انبثق الأمن بفعل وازع الإيمان الذي يرتكز على ثبات العقيدة وأداء العبادات، وعلى قيم ومبادىء الأخلاق.

فاثبات العقائد يعني توحيد الله تعالى الخالص من الشرك. وأما أداء العبادات والفرائض فهي صرف العبادة لله تعالى وحده دون غيره وأداءها كما جاء بها الرسل وأوصى بها الأنبياء. أما القيم الإيمانية والمبادىء الأخلاقية فهي الالتزام بالحقوق، والوفاء بالواجبات وضمان الحريات، وعدم الاعتداء على الحرمات، وصيانة القيم والمبادىء المتعارف عليها بين المجموعات البشرية، واحترام العادات والتقاليد والأعراف والمعايير الاجتماعية التي درج عليها هذا المجتمع أو ذاك.. وكذلك القوانين المنظمة للسلوكيات العامة والخاصة.

فالغش، وعدم الغدر، والأمانة، والصدق، والوفاء بالعهود والمواثيق، ورد الأمانات، والتسامح، وصلة الرحم، ورحمة الضعيف والصغير، وتقدير الكبير، والقول بالكلمة الطيبة، وعدم الفظاظة، والاستقامة، والبعد عن دروب الانزلاق المنحرف، والتمسك بالآداب العامة والنظام العام... إلخ.

تلك أخلاقيات التعامل بين الفرد والفرد الآخر. أو بين الفرد والجماعة والعكس. وكلها تجسد قيماً راسخة يكرس الالتزام بها المستخلفين في الأرض. إذ أن الإيمان يحول بين المؤمن والبغي والعدوان، ويسيطر على كبح جماح النفس، ويجعله دوماً يحس بمراقبة الله في السر والعلن، فلا يبيت مكراً، ولا يضمر شراً، وفي هذا يتمثل معنى "الاستقامة" على النهج الإلهي، وهو النبع الحقيقي للأمن، وبه يؤمِّن الناس بعضهم بعضاً ويسود بينهم الوئام والسلام.

ومن منطلق الأثر الإيماني تتجدر رابطة قوية بين الأمن والإيمان حيث يغرس الإيمان في نفس المؤمن قيماً ومبادىء تولد سلوكاً إيمانياً يترجم صفة الإيمان في مضمون الفعل التعاملي. كما أن التصرف السلوكي المستقيم يوفر السلم للحياة فيعم به

الأمن من كل سوء، والأمان من كل خوف. فلا يخشى أحد الآخر بحكم قناعه الالـتزام بقوانين السماء قولاً وعملاً يبرز من ثناياها الأمن بمثابة مظلة يستظل تحتها الوطن ومن يعيش عليه، ويبسط استقراراً على مستوى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتأسيساً على ذلك نستنتج صيغة تلازمية بين الإيمان والأمن إذا تأملناها لوجدنا أنها تنطوي على ثلاث حكم هي:

- **الحكمة الأولى:** إن الأمن ينبثق من صفة الإيمان في نفس المؤمن يلتزم به معناً وفعلاً يعمر به قلبه ويفعِّله نظاماً عاماً وينسجه مجموعة من الفضائل وسلوكيات من الأخلاق والقيم.
- **الحكمة الثانية:** إن الأمن مرتبط بالدينونة لله. وتصديق تعاليمه، وبذلك ترتفع قيمة الأمن لدرجة يكون فيها ضرب من ضروب التدين والمحافظة عليه واجب وأساس لمقتضى الإيمان.
- **الحكمـــة الثالثـــة:** إن الأمن المرتبط به الإيمان أساس لحياة الإنسان، ولا يتحقق الأمن لمن لا إيمان له. يقول تعالى: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ

وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾

(سورة الأنعام، الآيتان: ٨١، ٨٢).

يقول الشاعر محمد إقبال:

إذا الإيمان ضاع فلا أمان

ولا دنيا لمن لا يحيي دينا

يتضح من هذا أن الأمن هو ثمرة الإيمان وفيه استقامة الحياة كما أراد الله لها أن تكون، وفي سياق معنى الأمن يمكن أن نصفه تحت مفهومين:

١- الأمن الشعوري. ٢- الأمن الإجرائي.

فالأمن الشعوري: هو العامل النفسي الذي يستقر في نفس الإنسان ويدفعه إلى التفاعل مع حركة الحياة ليمارس حياته بحرية ملتزمة غير مقيدة، دون خوف يعطل مصالحه أو رعب يهدد بقاءه.

الأمـــن الإجرائـــي: وهـــو مجموعـــة الأفعـــال والضمانـات الـتي تكفلـها السـلطة بجـهد منظـم لضمـان أمـن البـلاد والإنسـان وسـلامة ممتلكاتـه وخصوصياتـه، وتسـهيل متطلباتـه، وإشـباع حاجاته الحياتية وفق منظومات إجرائية تضمـن لـه العيـش بسـلام وأمـان في ظـل شـرائع الديـن وموروثـات الأخـلاق والأعـراف والتقـاليد الـمعتبرة.

مسلسل ناتج الأمن وعكسه

بالأمن تستقيم الحياة وفي ظله تتسلسل المعطيات الإيجابية.

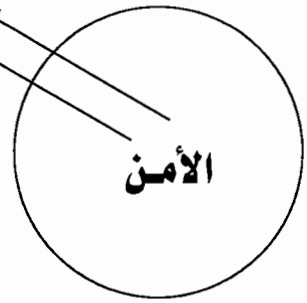

استقرار

طمأنينة

أمان النفس + أمان في التعامل مع الغير

سلامة من المخاطر

حب الحياة والتفاعل معها

مشاركة في بناء الأوطان وتحقيق أسباب الرقي والازدهار.

تنمية متعاقبة لصالح الوطن

وعكسه الخـــوف

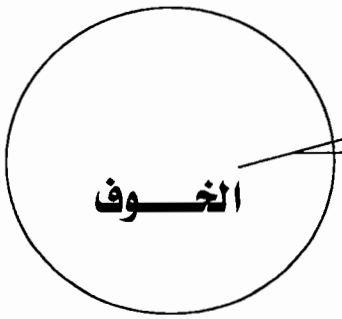

انعدام الأمن يعني الخوف

في حالة الخوف ينعدم الاستقرار

لا ثبات

قلق وتوتر

رعب وفزع

فوضى وعبث

زعزعة وترقب شعور بفقدان الأمان وانتزاع الثقة بالاطمئنان

اضطراب – صراع – تناحر

إعاقة لمسيرة الحياة وتوقف تقدم الأوطان وخراب الديار

تعطيل عمران الأرض وإفساد الحياة العامة.

فالأمن مطلب وضرورة لكل إنسان وجماعة ومجتمع، وفي كنفه تسود الحياة وتسير سيرها الطبيعي كما أراد الله لها لتتحقق به مصالح البشر.

وهو يعني أن يطمئن الإنسان على حياته مما يهدده ويخيفه ويبعث الرعب فيه ويعيقه من ممارسة حياته، أو يقعده عن العمل وكسب العيش وليدافع عن نفسه مما يحيط به من خطر.. ليس هذا فحسب، بل إن أمَّن حياته من الخطر يستتبع ذلك أن يؤمِّن معتقده وشعائر دينه، وفيه تتحدد هويته ويشبع غرائزه فأمن حياته وعقيدته يستلزمان أيضاً تأمين فكره ومتطلبات عيشه وإرساء قواعد استمرارية بقائه.

فالأمن سبب ملح تأتي نتيجته استقرار وأمان.. والسبب والنتيجة لم تكن نتاج فكر بشري محض بل جاء بتوجيه إلهي لمن استخلفه الله على أرضه.

يقول الله تعالى في مُحكم التنزيل: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ (سورة النور، الآية: ٥٥).

ولقد وردت كلمة الأمن الذي هو نقيض الخوف في القرآن الكريم في مواضع متعددة ترشد الإنسان أن بالأمن يتم بلوغ الهدف في عمارة الأرض وبدونه لا تستقيم الحياة أو تزدهر وتنتفي معانيها في غيابه.

ونعمة الأمن متلازمة مع الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.. وهذه الأركان الستة تشكل مناط الحياة الإيمانية. وفي معنى ارتباط الأمن بالإيمان يقول تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ... الآية ﴾ (سورة الأنعام، الآية: ٨٢).

وفي السُنَّة النبوية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا)[1].

فالأمن بهذه المعاني على النفس والرزق والمعتقد وصحة البدن تؤطِّر صيغة العمل الأمني الشمولي. فلا روع ولا خوف بل أمن ببعث الطمأنينة في النفس وإشاعة السلام بين الأفراد

---

(١) رواه البخاري، الأمن في الإسلام - الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ص٢٣. طبع ونشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

والجماعات. وكان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: **(اللهم أستر عوراتي وآمن روعتي)**[١].

وفي هذا التوجيه يظهر مدى اهتمام الدين الإسلامي بأهمية مظلة الأمن الذي تستظل تحته حياة الشعوب العامة والخاصة، وهذه الشمولية سوَّغت ظهور مصطلحات تشعبت فيها معاني الأمن خارج نطاق وظيفته التقليدية إلى نواح متعددة عمَّت جوانب الحياة المختلفة فالأمن الغذائي والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي، والأمن التربوي، والأمن الاجتماعي، والأمن الصناعي، والأمن الثقافي والفكري كلها تشكل في مضمونها جوهر الأمن الشامل لتوفير احتياجات أساسية لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونها فإن فقدها فقد معها معنى العيش، ولن يستطيع أن يحقق أهداف المجتمع المدني وهذا ما نطلق عليه بالأمن الشمولي.

وقد أذكى هذا الأثر الإيماني النزوع إلى الأمن باعتباره فطرة فطر الله عليها عباده وجعله من مقتضيات الوجود على الأرض والتي لا تقوم حياتهم إلا بتوطيده واستتباب مقوماته.

---

(١) رواه الإمام أحمد.

وفي إطار معني الأمن الشمولي لا يقتصر الفهم على أمن الإنسان فحسب، فالإنسان جزء من العملية الأمنية الشاملة، لأن أمن السلطة وأمن الأرض في كيان أمن وطني بشجونه وتعدد أنماطه يشمل الوضع السياسي والاقتصادي وشؤون المجتمع والفكر والثقافة والإعلام وصنوف المتطلبات البشرية التقليدية إلى نواح متعددة تعم جوانب الحياة المختلفة التي تسعى إلى تحقيق كفاية وسائل العيش لتوفير احتياجات أساسية لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونها فإنه بفقدها يفقد معها معنى العيش وبالتالي لن يستطيع أن يحقق أهداف المجتمع المدني في نطاق ما نطلق عليه بالأمن الشمولي.

وقد أرسى لها الدين الإسلامي قواعد ثابتة أسموها علماء المسلمين "الكليات الخمس" تضم كل مفردة منها جانب من جوانب الحياة واجبه الرعاية، وهي بمثابة قواعد رئيسة تقوم عليها الحياة العامة للبشر.. وفي مجملها تشكل وعاء قيمي لأصول الأمن الذي تنشده المجتمعات شاملة الفرد والأسرة والجماعة على مر الدهور والحضارات التي تتغير فيها المفهومات، ومعها تتطور نظرية الأمن حسبما تمليه مقتضياتها وظروف معيشتها ودرجة وعيها، إذ كل

حضارة تحمل في طياتها تحولات تستلزم أن تتطور معها معاني الأمن وأساليبه لكي تواكب تقدمه وتحرص على موجباته وتحولاته فالأمن بهذا المعنى آلية عمل يحمل على عاتقه حماية المجتمع من الآفات ويضمن الطمأنينة والوقاية من الانحرافات والسلوكيات غير المألوفة وحارس أمين لمقومات الحياة وحفظ قدر كاف من الاستقرار وما يهدد الأوضاع الداخلية من العبث.

ومن أجل ذلك سُنَّت القوانين ووضعت الضوابط المنظمة لعملية الأمن كأهم عنصر من عناصر الحياة بحيث كفلت الحقوق، وأقرَّت الواجبات وما ترتب عليها من عقوبات وجزاءات لحمياتها من التجاوز والاعتداء عليها. وقد سبق الإسلام قبل خمسة عشرة قرناً، سبق القوانين الوضعية في العصر الحديث حيث جاءت تشريعاته متوافقة مع فهم الوظيفة الأساسية لمعنى الأمن صيانة للكليات الخمس وهي حماية الدين والنفس والمال والعرض والعقل وهذا يعني:

١- أمن الدين: أي الحفاظ على سلامة العقيدة يؤمن فيها المسلم على إقامة شعائره وممارسة عبادته وشريعته وتنقيتها من

الشوائب التي قد تدخل عليها بفعل التطورات الحياتية، ونبذ البدع والخزعبلات والمنكرات والخرافات التي تفسد عليه دينه.

٢- أمن النفس: وفيه يؤمن الفرد على نفسه ضد أي خطر قد يهدد حياته وصيانة لها من الروع والخوف من المجهول.

٣- أمن المال: (الأمن الاقتصادي) ويعني أمن الإنسان على أمواله وممتلكاته الخاصة من الاعتداء عليها، وسلامتها من الضياع، وتوفير جو آمن لتنميتها واستثمارها بطرق مشروعة.

٤- أمـــن الأعـــراض: وهو مفهوم اجتماعي يحول دون الاعتداء على المحارم وحفظ النسل، ويصون كرامة الإنسان وحرية الحركة واحترام المشاعر الخاصة والآداب العامة وحرمة المساكن وقاطنيها.

٥- أمن العقـــل: وهو تعبير لحفظ العقل الذي يتمتع به الإنسان ويميزه عن باقي خلق الله في الأرض وهو مناط التكليف الإنساني الذي به نفكر ونتفكر، ومحل التفريق بين الخير والشر ليبني صروح العلم والفكر والثقافة وسبل الرخاء والتقدم مما يستوجب صيانته مما يذهبه أو يضعفه أو تشوبه علائق منحرفة تفقده صواب الحكمة للإبقاء على قواه العقلية بكامل طاقتها

الفكرية قادرة على التفكر والتمييز بين صالح الأعمال وباطلها وبين محاسن الأخلاق وسيئها.

إن هذه الأسس الخمسة مجتمعة تتشكل فيها معامل الأمن في الحياة وهو ما فتئت تنادي به دوائر الأمن الحديثة في معمورة الأرض مما استدعى قيام وظائف وهيئات عدلية تأسست على ضوئها مهام اجتماعية وقضائية تخدم عملية الأمن، وترعى الكليات التي اعتبرها علماء المسلمين من الضرورات الواجب تأكيدها وأنزلوها منزلة الضرورة التي لا تقوم الحياة بدونها. لتتحقق في إطارها المصالح الخاصة والعامة. وبموجبها شرعت عقوبات الحدود والقصاص التي لا يجوز تجاوزها حتى وإن كان من الإنسان على نفسه.. وتبعاً لهذه المقاصد التي حدَّدتها الشريعة الإسلامية وتواءمت مع متطلبات كل عصر فقد نشأت وظائف نوعية لمفهوم الأمن شملت أبعاداً إجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية وثقافية وغذائية وصحية وتربوية وكسبية في كنفها تحيا الشعوب ويتوطد الاستقرار وتطمئن بها النفوس. فهي عوامل تورث الأمن.. ومن خلالها نستشف أن الأمن في الأوطان إلى جانب كونه مطلباً فطرياً إلا أنه لا يتزكى إلا بفعل سلطة قادرة على

فرضه وتعمل على استتبابه.. فالناس بطباعهم يحتاجون إلى من ينظم حياتهم، ويرعى مصالحهم، وإقرار أنظمة تساعدهم على تنظيم شؤونهم، والتفريق بين نقاط التماس في مصالحهم المشتركة، وحماية المنافع من الاعتداء والتجاوز ليمارس الجميع حياتهم وإدارة مصالحهم بأمن وأمان من الغوغائية والفوضى التي تفسد الحياة وتحيلها إلى عبث يقوم به العابثون، وهنا يمكن أن نميِّز بين مستويين من العوامل الأمنية:

● **المستوى الأول**: يتمثل في الوضع الرسمي وهو ما تقوم به سلطة الدولة.

● **المستوى الثاني**: يتمثل في القيم الأخلاقية المغروسة في الفرد والجماعة حيث تملي عليهم شعوراً ذاتياً بخوف الله واتباع تعاليم الدين والموروثات الروحية، وتوقظ في النفس احترام حق الغير والبعد عن الهوى وتحري الحق والرضا بما قسم الله وهو حافز إلى الدخول في ميدان العمل والكسب الحلال دون خداع أو غش فحق العمل مكفول إذا التزم الإنسان بحدود وتعاليم الدين تراقبها عين السلطة وتمنع الخروج عليها وتفرض الالتزام بها في ظل شريعة الله والقوانين والضوابط المنظمة دون تمييز، وبروح العدالة والإنصاف بين الناس بأمانة دون هوى أو ميل.

ويؤكد هذا قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ... الآية ﴾ (سورة النساء، الآية: ٥٨).

ففي ثنايا هذه الأحكام يتحدد مسار الأمن داخل إقليم الدولة لكن هذا لا يكفي لوحده لتحقيق الأمن في الداخل فثمة اعتبارات خارجية نشأت بفعل تشابك مصالح المجتمعات وتداخل تعاملاتها ارتبطت بالأمن فرسمت علاقات المجتمعات الإنسانية ببعضها، وأصبح يتعذر على أي دولة الانكفاء على نفسها دون مشاركة في علاقات خارجية مع دول العالم خاصة في ظل زيادة المخترعات والاكتشافات وتعدد أساليب الجريمة والانحرافات السلوكية مما يجعل الدولة الإقليمية تستشعر أسباب الأخطار القادمة من خارج حدودها مما أوجب النظر إلى العملية الأمنية نظرة متوازنة بين موجبات الداخل وعوامل الخارج وهو مفهوم يطلق عليه حديثاً "بالأمن الوطني" ويعني حماية مصالح الدولة بعناصرها الثلاثة داخل أراضيها ورعاية مصالحها وشؤون رعاياها خارج حدودها.

فالأمن الوطني يقوم على نظرية تكاملية تتسع لخارطة إقليم الوطن بأركانها الثلاثة "الشعب"، و "الأرض"، و "السلطة"، ولكل

ركـن منـها همـوم تتداخـل مـع الآخـر تـهدف في مجملـها إلى تحقيـق أغراض حماية الدولة من أي أخطـار تـهدد سـلامتها الداخليـة ، أو خارجية تقوض سلامة تماسكها ومنع الاعتداء على كيانها تتضمـن محصلتها النهائيـة تحقيـق الاسـتقرار والمنعـة وتهيئـة سـبل العيـش الكريـم ومسـتوى معيشـي مسـتقر في ظـل عوامـل تتضـافر جـهودها وتنصهر مراميها في بوتقة مـا نسـميه بـالأمن الوطـني وفـق سياسـات وغايات تنتهجها السلطة باستراتيجية وطنية تصـوغ شكلها النـهائي المصلحة العليا للدولة. لتعبئة الطاقات التي تحقق بها مصلحة الوطن في الحـاضر والمسـتقبل ، وازدهـار متواصـل اقتصاديـاً واجتماعيـاً وتنمويـاً ، وحمايتـها مـن التسـلط الأجنـبي والتدخـل في شـئونها الداخلية من خلال قدرات وطنية فاعلة متوائمة مع الصـالح العـام للدولـة. وقـد نظر بعـض المشـتغلين والكُتَّـاب المتخصصـين بـهموم أوطانهم إلى معاني الأمن الوطني برؤية تحليلية استراتيجية جادة.

فقد ورد في كتاب "الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكـة العربيـة السـعودية"[١] الـذي اهتـم بمناقشـة الفكـر

(١) الدكتور عبد الله سعود القباع ص٣٥٨.

والدراسات الاستراتيجية تاريخياً إلى العصر الحديث، وتناول الصراعات الدولية وعلاقاتها بمفهوم الأمن الوطني.

فقد ورد فيه "أن دراسات الأمن الوطني مازالت حديثة النشأة ويحتاج إلى مزيد من النضج والتطوير".

ويستطرد في سرد مفهوم الأمن الوطني وارتباطه بالأمن القومي ويورد تعريفات لبعض المفكرين. ويتطرق إلى استراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية من ثلاث زوايا أو أبعاد تشكل في مضمونها الجوهر الأساسي لهذه الاستراتيجية، وتتمحور في مستويات ثلاثة:

١- المستوى الوطني.

٢- المستوى الإقليمي.

٣- المستوى الدولي.

كما ورد في ورقة بحثية بعنوان: (مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية)[١] إن مفهوم الأمن الوطني مازال حديثاً. ونقصد به أمن الدولة في عناصرها الأساسية، الشعب والأرض

---

(١) لواء دكتور سعد بن علي بن ريحان الشهراني - ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام - المحور الرابع عشر (الأمن والدفاع) من ٧ - ١١ شوال ١٤١٩هـ الموافق ٢٤-٢٨ يناير ١٩٩٩م

والسيادة ونظام الحكم من حيث حفظ حقوق مواطنيها الخاصة والعامة وعدم الاعتداء على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية.

وتأسيساً على ذلك فإن الأمن الوطني يعني تأمين كيان الدولة مما يهددها من أخطار من داخل الدولة أو من خارجها، وتوفير الظروف الملائمة لآفاق الاستقرار بواسطة عوامل مكونات الأمن الوطني بأبعاده المتداخلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً.

وفي أبسط ما يذهب إليه القول إلى أن القضية الوطنية تحرس بعين على الداخل وأخرى على القادم من خارج الحدود وحماية مصالحها أينما كانت وتوثيق علاقاتها مع الدول بعلاقات متوازنة لتأكيد السيادة الوطنية وحفظ الأمن بمفهومه الواسع لمواطني الدولة ورعايتهم أينما حلوا وارتحلوا.

وعلى هذا النحو يأتي الأمن الوطني مسؤولية جامعة وجماعية (جامعة لأنها تجمع أطراف المؤسسات والهيئات، وجماعية لأنها تشمل الفرد والجماعة والسلطات فالكل مسؤول عن تحقيق أغراض الأمن).

ولما أن مفهوم الأمن معنى يتسع ليشمل مسؤولية واسعة تضم الفعاليات الوطنية وتنسحب إلى خارج إقليم الدولة. فهو بهذا مسؤولية لا تنحصر في الأجهزة الأمنية فحسب بل يمتد تحقيقه ليشمل كل المستويات حكومية وأهلية في إطار عملية تكاملية تتلاقى جهودها في مجمل الصالح العام لتتحقق نظرية الأمن لرسم صورة متكاملة التجانس تخدم وظيفة الأمن الوطني على عدة مستويات تقوم عليها استراتيجية الأمن الشامل نوردها فيما يلي :

١- المستوى الطبيعي لجغرافية الدولة.

٢- المستوى الاجتماعي والسكاني.

٣- المستوى الخدمي وخطط التنمية.

٤- المستوى المعيشي والاقتصادي.

٥- المستوى الثقافي والفكري.

٦- المستوى الدولي والعلاقات الخارجية.

٧- المستوى الإقليمي للدولة.

وعلينا أن نحلل بالشرح لكل من هذه المستويات منفردة، ثم ندمجها مجتمعة لندلّل بها على معنى الشمولية للأمن الوطني.

١- المستوى الطبيعي لجغرافية الدولة:

ونقصد به حدود الدولة وتقسيماتها الجغرافية(جبلية ، سهلية ، ساحلية) يتحدد معها حالة أجوائها ونوعية الطقس السائد فيها عادة لتكييف عوامل الأمن بما يتناسب مع طبيعتها من حيث الكم والكيف المطلوب لاستتباب الأمن من أجل استمرارية العطاء النوعي للإنتاج المحلي الذي بدوره يصب في المنتج العام للدولة من خلال ارتباط مناطقها ببعضها ، وتيسير سبل التواصل فيما بينها لتعزيز انتماء موحد يشعر به الكل.

٢- المستوى الاجتماعي والسكاني:

والغرض منه دراسة الوضع العام للعنصر البشري المحلي وخصائصه المجتمعية من حيث أعرافه وتراثه وعاداته وتقاليده ومعتقداته الدينية ومشغولاته المهنية والطابع العمومي لميوله وهواياته لتأتي خدمات الأمن منسجمة مع متطلبات الواقع.

ومن الناحية السكانية يتوجب أن يُنشأ تناسب عددي من رجال الأمن "بشرائحه المختلفة" متوازنة مع أعداد القاطنين في هذه المنطقة أو تلك .

٣- المستوى الخدمي وخطط التنمية:

إن من أسباب استتباب الأمن في المجتمعات توفير قدر كاف من الخدمات التي تسهل على الناس حياتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية من المرافق ذات النفع العام تعليمية وصحية وبيئية وترفيهية ومواصلات واتصالات لما لها من أثر نفسي ينعكس إيجاباً على تدعيم معاني الأمن في المجتمع المحلي ليصب في الوضع الأمني العام للوطن.

أما خطط التنمية فصلتها بالأمن صلة وثيقة ، وإذا كان مفهوم التنمية قد استقر في الأذهان بمعنى تحقيق زيادة في الدخل العام للدولة ، وانصب ذلك على الأغراض الاقتصادية بنسب تتزايد تدريجياً. إلا أن هذا المفهوم قد امتد إلى جوانب أخرى اجتماعية ، وعلمية ، ومعيشية ، تتركز على تطوير نواحي الحياة الإنسانية للفرد والجماعة مما ينبغي أن تكون خطط التنمية ذات أبعاد متعددة تعمل على زيادة دخل الفرد ، وتوفير فرص عمل ، وتشغيل الأيدي العاملة ، والقضاء على البطالة ، وتهيئة بيئة صالحة يجد فيها المرء تلبية متطلباته الضرورية ومستلزماته الملحة يسد بها حاجته وتصرِفه

إلى الاندماج فيما ينفعه ويتفاعل مع مجتمعه العام بما يخدم مصالحه ويهيىء العيش الكريم لأمته.

وهنا تتزايد الأعمال وتنشط الهمم ويُنشأ جو من التنافس لتقديم الأفضل تتضاءل معه الانحرافات والسلوكيات الشاذة، وتقل نسبة الجريمة ليتعايش الجميع في ظل أمان وطمأنينة تتحقق في ظلها خطط التطوير والرقي الحضاري. ولذلك فإن التلازم بين الأمن والتنمية تلازم قوي وكل منهما مقوم للآخر. فالتنمية تدخل من بوابة الأمن الواسعة. والذي يورث الاستقرار.. والاستقرار يتوطد في حضن تنمية الموارد وزيادة الدخل والرفاه العام للشعوب مما يرسخ درجة الانتماء للوطن والانخراط في قضاياه والمحافظة على إنجازاته.

٤- المستوى المعيشي والاقتصادي:

إذا كان الأمن عنصراً أساسياً لتنظيم شئون الحياة فإن الاقتصاد عصبها، ومن خلاله تتهيأ فرص معيشية للفرد، وتتنوع وسائل الدخل الذي يرتكز على سياسة اقتصادية متنامية قادرة على تلبية مطالب المجتمع الأساسية، وزيادة الإنتاج بتعدد مصادر الدخل، وفتح مجالات العمل أمام الشباب والعاطلين، الأمر الذي

يترتب عليه في نهاية المطاف ارتفاع معدل الدخل العام للدولة. وهذا لن يتأتى إلا في سياق أوضاع أمنية مستقرة قادرة على حمايته وتمهد له السبل الكفيلة لتحقيق أهدافه.

٥- المستوى الثقافي والفكري:

يقوم ذلك على أساس نوعية الثقافة السائدة بين أفراد المجتمع كون الثقافة مؤشر لكيفية التعامل مع هذا وذاك ومن خلالها يتم التعرف على الاتجاهات الفكرية ومدى ارتباطها بالقيم والأخلاق الحميدة وحمايتها من التيارات الفكرية الدخيلة الواردة من الخارج والمؤثرات الفكرية المترتبة على المتغيرات الاجتماعية والاطلاع على أنماط السلوك والتصرفات الشاذة غير المتوافقة مع النهج العام للمجتمع ومتعاكسة معها. والعمل على سد فجواتها وصد مداخيلها بقصد حماية المجتمع من شرور الفكر الوافد وتنقيته مما يعكر صافي فكره ومعارفه وثقافته. كما يتوجب أن يكون هناك تناسب ثقافي ومعرفي لأجهزة الأمن مع الواقع الثقافي العام. وهذا من شأنه تسهيل العمل الأمني وتوثيق العلاقة بين جهاز الأمن والمكونات الاجتماعية التي يعمل على حماية استقرارها وتعميق الصلة التعاونية بينهما لتزيد عرى التواصل والتفاهم المشترك

والشعور بالمسئولية الموحدة وليستشعر كل دوره تجاه الوطن فالعملية التعاونية تبادلية بين فئات المجتمع ومردوده يصب في مصلحة الوطن العليا.

٦- المستوى الدولي والعلاقات الخارجية:

العلاقات بين الدول أمر تحتمه الطبيعة البشرية من منظور تشابك المصالح وتبادل المنافع والتعاملات التجارية واستثماره بين رعايا الدول من جهة وما تفرضه طبيعة العلاقات من مصالح بينها من جهة أخرى. حيث تقوم على أسس من المواثيق والمعاهدات الدولية ورعاية مصالح مواطني هذه الدولة عند تلك وما قد ينجم من تأثيرات سلبية على الوضع الأمني المحلي نتيجة للتداخلات المصلحية لتأخذ في الحسبان مدى حجم هذه التأثيرات لمقابلتها بأساليب أمنية مناسبة.

٧- المستوى الإقليمي للدولة:

غني عن القول أن أي دولة لا بد أن تتأثر بما يحدث في الدولة المجاورة لها أو الواقعة في نطاق إقليم واحد معها مما يجدر الاهتمام بضرورة التعاون مع دول الجوار في العمل على صيانة عوامل الأمن المشترك بينهما وتحييد منافذ الجريمة أو ما يسبب القلاقل والفتن في

أي منها والحرص على ما يخدم مصالح الطرفين ويعزز نواحي الاستقرار فيها.

إن هذه المعايير ليست نمطاً ثابتاً كونها عرضة للتغيير بتغير الظروف وتخضع لتطورات الزمن والمد الحضاري الذي يفرض نفسه وبخاصة في حاضرنا المعاصر الذي تتسارع فيه التحولات، وتتمايز فيه القفزات الحضارية بفعل التقنيات المتلاحقة التي تحوِّل الأنماط السائدة إلى أنماط مستجدة تصبغها بصبغتها وتسيرها وفق تياراتها المتصاعدة. ولذلك تبقى العلاقة وطيدة بين عوامل الأمن ومحدثات التغيرات خاصة أنه أضحى ما يلفت الأنظار عن بوادر حضارة "العولمة" والتجارة الحرة وما ستغمر العالم به من احتدام الصراع والتنافس في ظل انفتاح السوق ورفع الحواجز الجغرافية وفتح الحدود أمام تجارة السلع وتدفق البضائع والاستثمارات الأجنبية وسياسات الإغراق السلعي ورفع الحواجز الجمركية وتسهيل حركة رؤوس الأموال وما يترتب عليها من مضاربات كل ذلك في منظور اقتصادي. ولما أن الاقتصاد والمال شريان الحياة. فإن كثيراً من الأوضاع تدور في فلكه وتتأثر به فالأوضاع الأسرية قابلة للتأثر، والموروثات قابلة للتكيف والتحول، والتفكك الأسري

مرشح للتفاقم، والعلائق الاجتماعية ستزداد انزواء، والتحلل الأخلاقي هو الآخر مرتبط بكفاية الدخل أو نقصانه، والأمراض المسافرة سيسهل انتقالها.. وقس على هذا كثيراً من المشكلات كرواج المخدرات والمؤثرات العقلية وارتفاع نسبة الجريمة وخاصة ما يسمى "بالجريمة المنظمة" و "الإرهاب" وأعمال العنف والتخريب وتغريب الهوية الوطنية بالفكر الوافد ناهيك عن الإعلام المرئيء والمسموع والمقروء وتأثيراته النفسية وانعكاساته الاجتماعية وما يطبعه في نفس المتلقي وبخاصة من قبل فئة الشباب الذين يميلون بطبعهم لمحاكاة الجديد، وتقليد الشخصيات الجذابة، والتمرد على التقاليد، والانحراف ناهيك عن الصور الفاضحة وخدش العفة وتصدير الأفكار المنحلة غير المألوفة، والأفكار الشاذة، كل ذلك لابد أن يوضع في حسبان المخططين وراسمي السياسة الأمنية مستفيدين من تقنيات العصر وتقدم علومه[1].

وإذا كان الأمن ينوء كاهله بمثل هذه التقلبات وطوارىء الزمن الفكرية فإنه في الوقت نفسه قادر بإذن الله على المواجهة مع

---

(١) (ولمن يريد المزيد فليرجع إلى كتابنا - العولمة والأمن - دار طويق للنشر) الرياض ط (١). عام ١٤٢٣هـ.

المستجدات في حلبات الصراع الفكري ينازلها بفكر أمني متقد وبنفس السلاح العلمي، ولا يقف عاجزاً أمام تطوراتها يكبح جماحها ويصد هجماتها بمفهوم أمني مضاد ولا يضار بها أو بقوة اندفاعها كونه السياج الواقي ضد جديد الانحرافات والسلوكيات الشاذة والتصرفات غير المسؤولة يوصد مغاليق شرورها بسلاح العلم والمعرفة وجديد التنظيم وحسن التخطيط ووفق معايير الزمان والمكان وحضارة السائد وفكر المعاصرة.

فإن لم يكن الأمن على هذا المستوى من المواكبة فإن التخلف عن ركب التطورات سيجعله متأخراً عن اللحاق بالمد الحضاري وسيشكل هواجس أمنية مضاعفة يفرزها العصر ترتع في حضنها الجريمة الحديثة التي تعبث بالقيم وتخلخل تماسك المجتمع. الأمر الذي يوحي أن تطور نظرية الأمن مؤكدة وملازمة لتطورات الزمن بل هو ضرورة كالماء والهواء لحياة الإنسان. يستمد أهميته من كونه أساساً للحياة والاستغناء عنه ضرب من ضروب الخراب، ولن تستقيم الحياة في غياب الأمن الذي هو سبب نشوء الاستقرار..

فالسبب ضرورة والنتيجة حتمية إن شاء الله ومايترتب علـى نتيجته من تقدم وإزدهار ومسار طبيعي للارتقاء والنمو.

فـالأمن إذاً يشكل قـوة دافعـة لمسـار الحيـاة وحركـة التـاريخ الإنساني على مر العصور، ولـن تسـود حضـارة أمـة في معـزل عـن أمن قوي متلائم مع موجبـات طروحـات العصـر ومتغيراتـه. ولكـي يستقيم الأمن فإن له مقومات وعنـاصر يستند عليها ويستمد منـها قوامه.

مقومات الأمن:

ذهبنا إلى أن الأمن مطلب إنساني غريزي ودافع قـوي لمسيرة الحياة ورقي الأمم ولكي يقوم الأمن وتثبـت أركانـه فـهو يستند إلى أسس يقوم عليها وتدعم ثباته وهي:

١- سلطة ذات سيادة:

وهي قوة حاكمة تفرض وجوب الأمن وتحكم التصرفـات إذ أن الإنسـان مجبـول علـى رغبـات ومطبـوع علـى دوافـع فطريـة إلى جانب دوافع مكتسبة يتلقنها من بيئته المحيطة وتفاعلـه مـع الغير ليؤثـر ويتـأثر بـها فكـان لابـد أن تضبـط بضوابـط حاكمـة "حقـوق وواجبـات" تحقـق لـه إشباع رغباتـه في إطـار محكـوم بسـلطة نـافذة ترعـى شـؤونه،

ويكرس فيها دوره في نطاق مصلحة الجماعة ، ويزاول نشاطاته بحرية دون خوف أو تدخل في شؤونه يطمئن فيها على بقائه وضمان عيشه بسلام.

٢- دستور تستمد منه التشريعات المنظمة:

ويقصد به مجموعة من القواعد الخاصة بنظام الحكم تنظم أسس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتعزيز الواجبات والحقوق الاجتماعية وحق السلطة في تدعيم سلطاتها عن طريق القوانين التي تكفل بها السير الطبيعي لمعاني الحياة الآمنة من الخوف ، والمطمئنة على سلامة استقرارها في النطاق الجغرافي لسيادتها ، ومن يعيش عليه بفرض نظام ملزم تعاقب على الخروج عليه لتنتظم حياة الناس بوجود قوة رادعة تصون حقهم في العيش بأمان.

٣- العدل - والمساواة:

من أسس إشاعة الأمن العمل على توفير العدل لجميع المحكومين على أرض الدولة. والعدل أساس الحكم ، فالشعور بحالة العدل يولد الرضى والاطمئنان على المصالح.

وكذلك حق المساواة في العطاء، وفض الخصومات والمنازعات، وتداخل المنافع ليستقر بها إحساس بالرضى في النفوس مما يدعم حالة الأمن وتتركز أركانه.

٤- التماسك الاجتماعي:

أي دولة ذات سيادة تمارس سلطاتها في إقليم جغرافي محدد يقطنه مجموعة من البشر متجانسة الفكر والمعتقد يربط بينهم روابط الأرض والدم واللغة الواحدة وصلاة قربى يجد فيها المرء ما يوفر له الحماية داخل محيط جماعته ويستأنس بوجوده بينهم، وبذلك تُنشأ بينهم علاقة وشائجية يصعب اختراقها مما يعزز تماسكهم وبالتالي يترسخ لديهم شعور بمسؤولية التعاون المشترك ومسئولية الفرد نحو الجماعة والجماعة نحو الفرد مما يساعد في تأكيد أن الأمن وظيفة جماعية يعود مردوده عليهم جميعاً.

الأمر الذي ينمي الشعور بالتعاون مع السلطات الأمنية ويشجع على تحمل مسؤولية مشتركة لصيانة الأمن وتفعيله.

٥- استقرار سكني على أرض إقليم الدولة:

استقرار الإنسان على الأرض مرتبط بالأمن، والإحساس به دافع لمزيد من الاستقرار والطمأنينة يجعل المرء أكثر تمسكاً بأرض

بلده، محافظاً على معطياته، عاملاً على رفعته ويشده للارتباط به ويجهد نفسه لتوثيق عرى الأمن الذي هو مصدر استقراره ومأوى سكنه وعزة وجوده. تتشكل فيه بيئته الحياتية ومعايشه الاسترزاقية ونشاطاته الإنسانية ويتفاعل معه زماناً ومكاناً إذ يتوفر فيه خلوده إلى الراحة في ظل أمن من المخاوف التي تهدد حياته. ووفق ذلك تنغرس في الفرد نزعة الانتماء للوطن على أرض الدولة فيحافظ على عزتها، ويدافع عنها والولاء لها والطاعة لسلطتها.

وهكذا تتضافر الجهود بين كافة القطاعات الوطنية التي يتألف منها شعب الدولة لتنمية مواردها وتقوية بنائها وتبني سياستها الفكرية ومعتقداتها الدينية فكلما تعمق هذا الشعور لدى المواطن كان خياره الوحيد رعاية مصالح بلاده والذود عنها والمحافظة على أمنها محترماً قوانينها متفانياً من أجل حماية تربتها.

٦- كفالة مستلزمات العيش:

يعتبر توفير وسائل العيش وفرص العمل من المتطلبات الأساسية لخدمة الأمن وثبات الاستقرار ليتمكن الإنسان من إشباع حاجاته المعيشية، وضمان مورد رزق يسد رمقه واحتياجات أسرته فالبطالة عامل سلبي قد تدفع بالفرد اللجوء إلى طرق ملتوية لا

تساعد على ثبات الأمن، والالتفاف على القوانين والأنظمة يؤدي إلى تعكير صفو الأمـن وتفشـي البطالـة تلقـى بظلالهـا الضـارة علـى المجتمع والدخول في دوامة البحث عن الـرزق بطـرق غـير مشـروعة مما يرهـق كـاهل الأمـن ويزعـزع الاسـتقرار الوطـني وربمـا دفـع بالعاطلين الانـخراط في صفوف العصابات الإجرامية لتوفير قدر من الدخل وهو ما سيعكس متاعب قد ينوء بها كاهل الوضع الأمني.

تلك مرتكزات الأمن فما عناصره؟.

عناصـــر الأمـــن

يتشكل الهيكل العام للأمن من عناصر الأداء التالية :

١- العنصر البشري وهو أهم عناصر الأداء.

وهي الكوادر العاملة التي يناط بها القيام بمسؤوليات الوظيفة الأمنية، وهـم عبـارة عـن مجموعـة العـاملين الذيـن يتـم اختيـارهم بعناية بما يتوافق مع القدرة على أداء المهمة الأمنية وفق منظور دقيق لمـن يشـغل هـذا العمـل، وبمـا يتناسـب مـع قدراتـه وصقـل مهاراتـه وتفجير طاقاته لحمله على تحمل المشاق والسهر لتوطيد أواصـر

الاستقرار، والصبر على أداء المهام حيث يقوم على عاتقهم تبعات حفظ الأمن والنظام، ومنع وقوع الجريمة، وملاحقة المجرمين، والقبض على المنحرفين، وصيانة الآداب العامة، والتصدي للأفكار الوافدة غير السوية، والعمل على تنفيذ الأنظمة ومراقبة العابثين والخارجين على المألوف، ومساعدة الضعيف، وإغاثة المستغيث، وتوفير جو آمن واطمئنان مستقر. والتعامل المهني مع مقتضيات الحال في عصر تنامت فيه وسائل الجريمة وتفاقمت أساليب الانحراف، وباتت الجريمة المنظمة وعمليات العنف والإرهاب ظواهر اتسعت شرورها وتجاوزت نطاقها المحلي إلى آفاق عالمية مما يفضي إلى مفاجآت كثيرة على الساحة الأمنية بطرق غير التقليدية بحيث يستوجب قدرة عالية للتعامل معها ومعالجة أوصافها لتحليل معطياتها واستشعار مؤشراتها، ومواكبة مخرجاتها، بخاصة في ظل تقدم التقنيات المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم وثورة التقنية في الاتصال والمعلوماتية التي طوعها المجرمون لصالح مآربهم، وأتاحت لهم مجالات واسعة لممارسة عملياتهم الإجرامية.

٢- العنصر العدلي:

لما أن أجهزة الأمن تتحمل مهمة تحقيق أمن المجتمع وتعقب الجريمة والمحافظة على القانون وتنفيذ مسوغات الأحكام وتطبيق إجراءات العمل الأمني بما يضمن تأمين حياة هادئة لا يشوبها خوف أو يضر بها رعب مما استدعى أن تكون تلك الإجراءات تعكس عدالة النظام القائم والسلطة الوطنية التي ترعاه من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين بروح الإنصاف بين الناس، وعدم التجاوز على حقوقهم العامة، واحترام إنسانية الفرد من خلال معاملته بما يتناسب مع فعله دون غلظة أو قسوة، والنظر إلى من يخالف مضامين الجماعة أو يخرج عن الآداب العامة ينظر المساعدة من حيث معالجة وضعه ومعاملته في حدود ما تقرره الأنظمة من جزاء بالمعروف، وهو ما نعني به "العنصر العدلي" في أجهزة الأمن بحيث تأتي الإجراءات متوافقة مع روح القوانين والأنظمة دون تجاوز أو ميل إلى أحد ضد آخر، فهم يمثلون السلطة التنفيذية وهي سلطة مقيدة بضوابط تعطي قدراً من الصلاحيات المخول ممارستها في حدود ما تنص التشريعات والضوابط والإخلال بها يعني تجاوز الصلاحية مما يعرض المتجاوز إلى المساءلة والمآخذ النظامية.

٣- العنصر التنظيمي لأداء المهمة:

يقوم العنصر التنظيمي على مجموعة قواعد إنضباطية تنظم عمل الأجهزة الأمنية وفق أساليب علمية ووسائل وإجراءات توضح كيفية مباشرة المهام وتنظيم القوى البشرية والطاقات الآلية، وتنسيق الموارد، وضمان حسن الأداء. وهذه العملية التنظيمية الفعالة هي التي تحدِّد المسؤوليات، وتوزِّع الاختصاصات، وتصنِّف النشاطات، وتحوِّلها إلى وظائف حسبما يناسب مهامها، ومنع تداخل الاختصاص بين الأجهزة الأمنية أو داخل الجهاز الواحد وذلك لضمان كفاءة أداء وزيادة في العطاء على صعيد العمل الأمني.

وعلى هذا فإن الأمن بمفهومه الشمولي لن يتأتى إلا من خلال مقومات وعناصر وجوده ليغطي أغراض الحماية من كل ما يشكل خطراً على الكيان العام، ويتجاوب مع مستلزمات البقاء الإنساني في الحفاظ على بيئة أمنية ومقدرات الإنسان فيها.

ولكي يقوم أمن قوي بدوره فلا بد له من سلطة تعزز أغراضه، وشعب متجانس، وأرض ثابتة المعالم والحدود، وقوانين منظمة تتناغم مع آمال المجتمع مستمدة من شريعة يدين بها المجموع دون تعارض مع المعتقدات والأعراف والتقاليد السائدة.